

## لجنة فينوغراد

### تقرير لجنة فينوغراد الجزئي

#### الفصل السابع: استنتاجات\* [مقتطفات]

#### أ - عام

1) كما ذكرنا آنفاً، فإن المبادرة إلى شن عملية عسكرية واسعة النطاق قد تتطور إلى حرب، هي قرار يجب اتخاذه بروية وبمسؤولية وبحذر خاص. هذا صحيح في كل الأحوال. وهو صحيح بنوع خاص نظراً إلى الأوضاع التي أحاطت بالقرار موضع البحث: تعقيدات الساحة اللبنانية؛ حقيقة أنه تم لفترة طويلة انتهاج سياسة ضبط النفس والاحتواء في مقابل استفزازات قوية ومتكررة من جانب حزب الله؛ حقيقة أنه لم يتوفر رد ملائم لحماية الجبهة الداخلية من إطلاق الصواريخ؛ حقيقة أن الحكومة التي تولت الحكم في إسرائيل كانت جديدة لا يملك المسؤولون فيها تجربة وخبرة ودراية واسعة في مجالات السياسة الأمنية وتفعيل الجيش والعلاقات الخارجية للدولة.

2) إن قرار شن عملية عسكرية ضد حزب الله، يتجاوز نطاقها وطبيعتها سياسة الاحتواء، اتخذ خلال الساعات التي عقيبت حادث الخطف في الشمال، وتبلور خلال الأيام الواقعة بين 12 و17 تموز/يوليو. ونظراً إلى أهمية القرارات التي اتخذت في هذه الفترة اخترنا أن نخصص لها الجزء الأكبر من التقرير الجزئي. اعتقدنا أن من الجدير فحص تلك القرارات قبل أن نعمد إلى فحص المعركة الشاملة وبمعزل عنها، كي نؤكد أهمية قرار المبادرة إلى شن عملية عسكرية وطبيعته الخاصة. إنها أول مرة في تاريخ إسرائيل يخضع فيها للفحص العام المنفصل قرار تبين لاحقاً أنه قرار مبادرة إلى شن الحرب. وعلى الرغم من أهمية فحص الأسئلة الكثيرة المتعلقة بإدارة المعركة في لبنان، فإن قرار شنها جدير بفحص دقيق ومنفصل. وحتى خلال الفترة الأولى، من المهم التمييز بين القرار الأولي وبداية تنفيذ العملية العسكرية في 12 تموز/يوليو وبين القرارات التي اتخذت في الأيام التي عقيبتها. إن قرار 12 تموز/يوليو هو القرار التأسيسي، لأن إسرائيل وقفت قبله أمام تشكيلة واسعة من الإمكانيات، التي شملت أيضاً إمكان الامتناع من رد عسكري واسع وفوري، ضمن إطار استمرار سياسة الاحتواء. في 12 تموز/يوليو تم التخلي عن هذا الإمكان. إن القرارات التي اتخذتها إسرائيل لاحقاً أملت، إلى حد بعيد، الضغوط التي أوجدتها التطورات العسكرية والسياسية التي حدثت في ذلك اليوم.

3) إن فحص طريقة أداء جميع المستويات في هذه الفترة كشف عن إخفاقات ومواطن خلل خطيرة وبارزة. لقد ساهم العديد من المسؤولين والجهات ومختلف المسارات، على مدى أعوام، في تكوّن الإخفاقات ومواطن الخلل التي وجدناها في قرارات شن المعركة ومسارات اتخاذها. بالإضافة إلى ذلك، هناك آليات وجهات كان يفترض بها أن تقلص القلق إزاء مثل هذه الإخفاقات ومواطن الخلل، ولم تقم بأدوارها كما يجب. ومن المهم أيضاً أن نذكر أن الخطوات التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة الخاضعة للفحص، وحتى بعدها بفترة قصيرة، حظيت بتأييد واسع للغاية من معظم فئات المجتمع الإسرائيلي. في هذا الفصل سنعدد الإخفاقات ومواطن الخلل الأساسية التي ظهرت خلال تلك الفترة. وسيشكل هذا التحليل أساساً للتوصيات على مستوى المؤسسات التي سنعرضها في الفصل التالي.

4) توقفنا مطولاً عند السؤال: هل نكتفي في هذه المرحلة بفحص النظم، أم نضمّن بحثنا أيضاً تحليلاً واستنتاجات شخصية؟ إن تقويم أداء الأشخاص فقط، بناء على جزء صغير نسبياً من معركة معقدة، ينطوي على إشكالية. هناك خوف حقيقي من أن يكون تقويماً غير منطقي. ويتعاضم هذا الخوف عندما يكون هناك شركاء كثر في الفشل ومواطن الخلل التي وجدناها، في أثناء المعركة وقبلها. وعلى الرغم من ذلك فقد توصلنا إلى استنتاج أنه لا يمكننا تقويم المسارات المرتبطة بقرارات شن المعركة بصورة كاملة من دون التطرق صراحة إلى المساهمة الشخصية، الوزارية والقيادية، لأولئك الذين قادوا [عملية] اتخاذ هذه القرارات باسم المرتبة السياسية والمرتبة العسكرية، بصفتهم الشخصية أو الوزارية أو القيادية، والذين كان لهم مساهمة حاسمة في هذه القرارات. وهؤلاء الأشخاص هم: رئيس الحكومة إيهود أولمرت؛ وزير الدفاع عمير بيرتس؛ رئيس هيئة الأركان العامة المستقيل دان حالوتس. إننا نؤكد أن هؤلاء الثلاثة كان لهم مساهمة شخصية حاسمة في القرارات المتعلقة بشن المعركة وفي طريقة اتخاذها، وأنهم بالتالي مسؤولون - كما سنفصل لاحقاً - عن الإخفاقات ومواطن الخلل، وكذلك عن الإنجازات

التي تحققت بفضلها.

**5** إننا ندرك حين نؤكد أن شاغل منصب ما قد فشل في وظيفته، أو أننا وجدنا خللاً في أدائه، أن تأكيدنا هذا يمكن أن تكون له انعكاسات عامة. ويقتضي الإنصاف، من جملة أمور أخرى، عدم إلقاء المسؤولية الشخصية على قسم من المسؤولين عن حدث أو أداء معين، من دون إلقاء المسؤولية على الآخرين الذين ساهموا هم أيضاً، بأدائهم، في الإخفاقات التي اكتشفت. كما يقتضي الإنصاف عدم تحميل شخص معين المسؤولية عن عمل أمله، جزئياً على الأقل، خلفية أوضاع أو واقع ابتدائي لم يكن لديه هو نفسه سيطرة عليهما، أو يد فيهما. والمقصود بذلك غياب الجهوية والاستعداد المسبق في مستويات كثيرة، وغياب أو ضعف الهيئات المهنية المختصة بإدارة الأزمات في المرتبة السياسية [...]. بناء على ذلك سنفصل الإخفاقات ومواطن الخلل المركزية التي وجدناها - إلى جانب مواطن النجاح والقدرة - وسنشير أيضاً إلى العوامل المؤثرة في حجم المسؤولية التي يتحملها شخص أو أشخاص عن هذه الإخفاقات ومواطن الخلل.

[.....]

**8** نود تأكيد أن أداء جميع صانعي القرار الذين فحصناهم تضمن أيضاً تعبيرات كثيرة ومبهرة عن خصال القيادة والتفاني والقدرة على التمييز والجهد والقدرة على الحسم وتحمل المسؤولية. لكن على الرغم من كل ما سبق، فإن الطريقة التي شنت بها إسرائيل المعركة ليست مقبولة، ولا يجوز أن تتكرر، ويجب السعي لإصلاحها بأسرع وقت ممكن. إن المسؤولية الأساسية عن ذلك يتحملها رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة خلال فترة المعركة.

**9** إننا لا نتطرق في هذا التقرير إلى أداء جميع الضالعين الأساسيين في المعركة، كما أن تقويمنا فيما يتعلق بهؤلاء القادة الثلاثة يقتصر أساساً على أدائهم خلال فترة اتخاذ القرارات المتعلقة بشن المعركة. ولم يكن هذا الفحص ليجرى لولا وجود شعور قوي لدى الجمهور بأن إخفاقات كثيرة ومهمة تكشفت خلال المعركة في لبنان، وأن تشخيصها وإصلاحها أمر حيوي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذا الشعور لم يتبلور لدى أغلبية الجمهور إلا بعد الفترة التي نتناولها بالفحص [...].

[.....]

**11** مواطن الخلل الأساسية في القرارات التي أدت إلى اندلاع الحرب هي:

- في إثر حادث الخطف بادرت الحكومة فوراً إلى شن عملية عسكرية واسعة انزلت نحو حرب. ولم تستند العملية إلى خطة معدة مسبقاً، ولم تشمل تحديداً لأهداف قابلة للتحقيق والسبل الملائمة لتحقيقها. كما لم تتضمن آليات للسيطرة على حجم العملية مبنية على معرفة عميقة بالساحة المعنية والقوات العاملة فيها.
- اتخذ القرار من دون إجراء فحص جدي لجهوية الجيش، ومن دون دراسة متأنية للسيناريوهات المحتملة لتطور المعركة. ولم يتطرق القرار إلى سبل إنهاء العملية العسكرية، أو إلى جدول زمني لها ولمراحلها. وأعلنت أهداف بعضها لم يكن قابلاً للتحقيق، وتكون انطباع بأن القتال سيستمر حتى تحقيقها.
- على الرغم من أن البعض أوضح أن النتيجة المتوقعة للعملية ستكون قصفاً مكثفاً ومتواصلاً من جانب حزب الله للعمق الإسرائيلي، فإنه لم يجر فحص معمق لما يتطلبه هذا القصف على صعيد مخطط العملية ومداه الزمني، أو حظوظها في النجاح.

**12** الإخفاقات ومواطن الخلل الرئيسية في عملية صنع القرار هي:

- لم تجر القيادة العسكرية، أو القيادة السياسية، أو كليهما معاً، في أي من مراحل الفترة موضوع البحث، أي نقاشات معمقة وشاملة في شأن مخطط العملية وأهدافها وسبل تحقيقها.
- إن نقاشات كهذه مهمة بنوع خاص عندما لا يكون لدى كبار القادة السياسيين، صناع القرار، خبرة وتجربة على صعيد تفعيل القوة العسكرية، واتخاذ القرارات السياسية والأمنية الحاسمة، وإدارة المعارك المعقدة والمركبة، ودراية بالساحة المحددة موضوع البحث.
- كان يتعين أن تضمن هذه النقاشات اتخاذ القرارات بناء على عمل تفصيلي يقوم به فريق مخلول، وبناء على دراية ملائمة، واستناداً إلى تحليل للبدائل والسيناريوهات. إن انعدام هذه النقاشات أدى إلى اتخاذ قرارات

مفتقرة إلى أسس متينة كما يجب، ولا تضمن رداً مرضياً على الحاجات التي تكشففت - والتي كانت متوقعة وفقاً لخطط وتقويمات أعدت سابقاً.

**13** إن هذه الإجراءات حيوية أيضاً من أجل تجسيد العلاقات الدينامية بين المرتبتين السياسية والمهنية - العسكرية بصورة سليمة. من المفترض أن يعد الجيش الخطط لسيناريوهات التهديدات العامة، وعندما تقع أزمة تعطي المرتبة السياسية توجيهاتها بشأن وجهة العمل، ويعرض الجيش خططاً ملائمة ويقدم توصيته، بينما يفترض أن تفحص المرتبة السياسية هذه الخطة من أجل التأكد من ملاءمتها للأهداف التي حددتها، ومن ثم يجري إقرارها. إن نموذج العمل هذا يجب أن يكون متوافقاً مع الأوضاع الخاصة لحظة وقوع الحدث. في المراحل الأولى موضوع البحث من حرب لبنان الثانية، لم تلب العملية العسكرية هذه الشروط الأساسية بشكل واضح.

**14** إن المسؤولية العليا عن المعركة وكل ما يقترن بها تقع على عاتق رئيس الحكومة، كونه يمسك بصلاحيات شخصية كثيرة، فضلاً عن معظم الصلاحيات المتعلقة بإدارة الحكومة وتحديد جدول أعمالها. لقد تولى رئيس الحكومة اتخاذ وإدارة القرارات المتعلقة بشن المعركة والنقاشات المقترنة بها والنشاط الدولي. إننا نجد رئيس الحكومة مسؤولاً، بصفته الوزارية والشخصية، عن مواطن الخلل في القرارات التي اتخذت وفي عملية اتخاذها. إذ بلور موقفه من دون أن تقدم إليه خطة تفصيلية، ومن دون أن يطلب تقديمها إليه. ولذا لم يكن في إمكانه تحليل تفصيلاتها وإقرارها. علاوة على ذلك، لم يطلب بدائل فعلية لتقديراته، ولم يبد التشكيك الملائم في مواقف الجيش. وقد فشل في هذا الأمر. كما فشل في كون الحكومة التي يرئسها تبنت قرارات كهذه، وفي كونه هو شخصياً ساهم في حدوث هذه النتيجة بشكل مباشر ورئيسي، وكونه لم يتصرف بطريقة من شأنها المساهمة في صنع القرارات بطريقة تتلاءم مع الأوضاع، وكونه أعلن بنفسه أهدافاً غير قابلة للتحقيق وصرح أن القتال سيستمر حتى تحقيقها. وبذلك لم يعمل رئيس الحكومة على النحو الأمثل الضروري للمبادرة إلى شن حرب بطريقة مدروسة ومسؤولة وانطلاقاً من رؤية استراتيجية.

**15** يؤدي وزير الدفاع دوراً خاصاً في القيادة السياسية - الأمنية. فمن المفترض أن يكون هو القيم على الجيش، والوزير المسؤول عن بلورة الخطط وعرضها على القيادة السياسية [...] .

غير أن الوزير عمير بيرتس رُج به في المعركة بعد نحو شهرين من توليه المنصب من دون أن يمتلك خبرة سياسية - أمنية أو وزارية. وقد أدت قلة خبرته وتجربته إلى فشله في أداء مجمل وظائفه. إن وزير الدفاع، خلال الفترة موضوع البحث، لم يطلب ولم يفحص خطط الجيش؛ ولم يتأكد من جهوزيته واستعداده، ولم يفحص من منظور شامل ملاءمة طرق العمل التي اقترحت وأقرت للأهداف التي جرى تحديدها. كما أنه لم يفكر، بعمق وبشكل مستقل، في دراسة القضايا الشاملة المتعلقة بالمعركة، ولم يعمل بشكل كاف على استكمال نقص الخبرة والتجربة لديه، كما لم يعمل انطلاقاً من رؤية استراتيجية للمنظومات التي يشرف عليها. إن شغله منصب وزير الدفاع خلال المعركة أدى إلى إضعاف قدرة الحكومة على مواجهة تحديات المعركة.

**16** رئيس هيئة الأركان العامة، دان حالوتس، كان قائداً للجيش، وكان مسؤولاً بحكم منصبه القيادي عن جهوزيته وأدائه. في هذا الفصل ركزنا على مساهمته ومساهمة الجيش، تحت توجيهاته، في اتخاذ قرارات شن المعركة. وسنتناول مسؤوليته عن شؤون القتال نفسه - بما في ذلك أحداث بدأت في الفترة موضوع البحث - في التقرير النهائي. إن رئيس هيئة الأركان العامة هو الضلع الثالث في القيادة السياسية - العسكرية في إسرائيل، والشخص المسؤول عن الجهوزية، وعن هيئة الأركان العامة وعملها، وعن النشاط العملائي في الجيش. وعلى الرغم من أنه كان يدرك إدراكاً جيداً أن وقوع عملية خطف في الشمال هو مسألة وقت، فإن الجيش بإمرته (وكذلك قبله) لم يكن يملك خطة احتياطية محدثة ومقرة تعالج وضعا من التصعيد المدبر على الساحة اللبنانية. لقد فشل رئيس هيئة الأركان العامة في كثير من الجوانب التي أدت إلى مواطن خلل في القرارات وفي طريقة اتخاذها.

- لم تتضمن خطة العمل التي اقترحتها على القيادة السياسية معالجة كافية لجميع العناصر المؤثرة تأثيراً مباشراً في ساحة المعركة، وفي قدرة الجيش الإسرائيلي على مجابهة حزب الله.
- لم ينبه رئيس هيئة الأركان العامة القيادة السياسية إلى النواقص البارزة في خطط وجهوزية الجيش ودلالاتها، وخصوصاً عدم التوافق بين الأهداف التي أعلنتها القيادة السياسية وبين طرق العمل التي أوصى بها الجيش وأقرتها القيادة السياسية.

- لم يقدر رئيس هيئة الأركان العامة تقديراً صحيحاً للدلالات الخطرة لكشف الجبهة الداخلية أمام قصف صواريخ الكاتيوشا لفترة طويلة. ولم يستعد فوراً، كما تقتضي الخطط العسكرية، لاستكمال الجهوزية تحسباً للحاجة إلى عملية برية واسعة.
- خلاصة الأمر أن رئيس هيئة الأركان العامة فشل لأنه لم يكن مستعداً وجاهزاً للحدث المتوقع، ولأنه لم يطلع القيادة السياسية على تعقيدات الساحة، ولم يقدم إليها المعلومات والتقديرات والخطط – التي كانت في مراحل متعددة من الإعداد والإقرار داخل الجيش – والتي كانت ستمكّن من مواجهة التحديات بشكل أفضل. وتقع على عاتق رئيس هيئة الأركان العامة مسؤولية أشد خطورة بسبب علمه بأن رئيس الحكومة ووزير الدفاع كانا يفتقران إلى الخبرة والتجربة الكافيتين في الأمور ذات الصلة، ولأنه ولدّ لديهما انطباعاً بأن الجيش مستعد وجاهز ولديه خطط عمل لمواجهة وضع كهذا.

## ب – تقويم القرارات المتعلقة بشن المعركة

[.....]

**(21)** إن أي قرار بشن عملية عسكرية عنيفة واسعة ضد حزب الله كان يجب بالتالي أن يأخذ أيضاً في الحسبان ما كان يعرفه الجيش الإسرائيلي معرفة جيدة عن انتشار حزب الله ومنطق عمله، وملاءمة العملية المقترحة معهما. وفعلاً، كان الأمر المتوقع هو أن أي رد إسرائيلي عنيف على عملية الخطف، سيؤدي إلى إطلاق الصواريخ على الجبهة الداخلية. لذلك كان من المفترض أن تتوافق أي نية بشأن تنفيذ عملية عسكرية ذات شأن مع [خطة لـ] التصدي لإطلاق الصواريخ ونتائجه، سواء على المستوى العسكري (كالاكتفاء مسبقاً برد عسكري مركز تتبعه عودة إلى الاحتواء، مقرونة بالاستعداد لعملية برية كتهديد، أو للتنفيذ إذا اقتضى الأمر، ولغرض استكمال الثغرات في الجهوزية والتسلح)، أو على المستوى المدني (تحسين حماية أو استعداد الجبهة الداخلية ومواقعها الاستراتيجية)، أو السياسي (تخطيط وإعداد مسبق لعملية سريعة تؤدي إلى وقف إطلاق نار يقتصر بأقصى قدر ممكن من الإنجازات). إن إعداد خطط عسكرية كهذه وإعداد الجبهة الداخلية بصورة صحيحة هما قضيتان يمكن أن تستغرقا وقتاً طويلاً، وتتطلبان تفكيراً وميزانيات، وعملاً متواصلًا على عدة صعد. إن الجهوزية الناقصة فيما يتعلق بهاتين القضيتين كان يجب إيلاؤها أهمية كافية، ولم يتم إطلاع القيادة السياسية عليها بطريقة صحيحة، ولم تُعطَ وزناً كافياً في القرارات التي اتخذت.

**(22)** إن خطة عمل عسكرية متكاملة كهذه كان يفترض بها أن تنطوي على معرفة وخبرة بالساحة اللبنانية، بتعقيدها الكثيرة، وأن تحدد بدائل العمل العسكرية المترتبة على هذه المعرفة والممكن تنفيذها. ونظراً إلى أن تهديد الخطف كان فعلياً ودائماً، وأن منحى عمل حزب الله كان في اتجاه الخطف بصورة واضحة خلال الأشهر الماضية، فقد كان يجب أن يمنح الجيش أولوية لإعداد خطة مبلورة لمواجهة وضع كهذا، خطة تكون محدثة، ومقرة، وجرى التدريب عليها، ومنسقة. لو وجدت خطة كهذه في 12 تموز/يوليو لكان على الجيش تقديمها إلى القيادة السياسية، ببدائلها وفرضياتها الأساسية ومزاياها وقيودها، وإجراء نقاش معمق على أساسها بشأن أساليب العمل المثلى لإسرائيل.

**(23)** غير أنه لم يقدم إلى القيادة السياسية في ذلك اليوم توصية من هذا النوع المتكامل لغرض النقاش واتخاذ القرارات. وصحيح أن الجيش بلور خططاً عملاً لمواجهة حزب الله (حدثت بعد خروج السوريين من لبنان)، غير أن هذه الخطط لم يقرها رسمياً رئيس هيئة الأركان العامة. ولهذا السبب أيضاً لم تشكل أساساً متفقاً عليه لإعداد القوة العسكرية للمعركة وفقاً له. والأهم من ذلك، لم تكن حالة الخطط العملاً المتوفرة لدى الجيش ناجمة عن إهمال عملاً فقط، بل عكست أيضاً، على ما يبدو، إجماع الجيش (والقيادة السياسية) عن فكرة شن عملية برية واسعة في لبنان أصلاً، إلى جانب الإقرار بعدم وجود رد ناري مضاد على تهديد الصواريخ القصيرة المدى. لذلك لم تُعتبر الخطط التي تناولت عملية برية واسعة للسيطرة على الجنوب اللبناني "ذات أهمية". أمّا الخطط التي تمحورت حول توجيه ضربة نارية (جوية أساساً) فانطوت على إشكالية واضحة، إذ مع أنها حددت أن إسرائيل تفضل تجنب العملية البرية الواسعة (الحرب)، لكنها لم تلاحظ طريقة لاستخدام القوة النارية بشكل مؤثر، على نحو يحول دون إطلاق حزب الله صواريخ الكاتيوشا على الجبهة الداخلية، الذي لم يكن لدى الجيش رد عسكري فعال عليه – حتى إن هذا الرد كان جزئياً – سوى القيام بعملية برية واسعة مع كل مساوئها وأخطارها.

[.....]

**(29)** ننتقل الآن إلى مناقشة مسألة أهداف المعركة والتوافق بينها وبين أساليب العمل العسكرية. نشير هنا إلى أنه في المناقشات التي تمت داخل الجيش، وحتى في مشاورات القيادة السياسية والقيادة العسكرية، جرت نقاشات تتعلق بالأهداف، وسبل تحقيقها، وتحديد الجهات التي تستهدفها العملية العسكرية (حزب الله أو الحكومة اللبنانية)، وأهداف الهجوم. اتخذت قرارات عملانية موضوعية، وأعلنت أيضاً أهداف على المستوى العام (إضعاف حزب الله)، أو حتى غايات متمادية (تعزيز القوة الردعية الشاملة لإسرائيل). غير أننا لم نجد نقاشاً منظماً بشأن التوافق بين تحقيق الأهداف وبين الأساليب العسكرية أو السياسية التي تقررت. وعندما اتضح بعد وقت قصير أنه لا يوجد توافق بين الإنجازات المؤملة وأساليب العمل المقررة، لم يؤد ذلك إلى اتخاذ قرار بشأن إجراء إعادة تقويم أو تغيير في الأهداف أو في طابع العملية العسكرية.

[.....]

### ج - آليات صنع القرار الحكومة

[.....]

**(61)** يبدو أن الحكومة هي التي اتخذت القرار، غير أنها فعلت ذلك كجسم سياسي عبر عن تأييده لكل من رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة ومنحهم دعمه. إن الاستنتاج المذهل والخطر هو أن القرار المهم والوحيد الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية - التي تملك صلاحية اتخاذ القرار، وكذلك صلاحية الامتناع من اتخاذه - خلال فترة شن المعركة، كان دعم شن عملية عسكرية، من المعقول أن تؤدي إلى إطلاق الصواريخ على الجبهة الداخلية، لم يكن واضحاً كيف ستنتهي، ومن دون أن تعرف حجم العملية المخطط له أو أهدافها وغاياتها الفعلية، وذلك بعد تبادل حديث دام ساعتين وثلاثين دقيقة من دون إجراء نقاش فعلي، ومن دون تقديم جواب مرض عن أسئلة جوهرية أثارها خلاله وزراء ذوو خبرة سياسية - أمنية كبيرة.

المرتبة المهنية (العسكرية)

[.....]

**(81)** في 12 تموز/يوليو عكفت هيئة الأركان العامة على استيعاب الوضع على الحدود اللبنانية وفهمه، وبلورة توصيات بشأن عملية رد للقيادة السياسية. وكانت خلاصة التوصية التي تقدمت بها القيادة العسكرية هي الرد بقوة شديدة، الرد فوراً، وفي الليلة نفسها، والقيام بهجمات جوية ضد أهداف بنى تحتية لبنانية وأهداف حزب الله، وذلك بموازاة سلسلة طويلة من العمليات العسكرية التكتيكية التي بررها حادث الخطف تلقائياً. وفيما يتعلق بهذه التوصيات نشير إلى ما يلي:

- منذ البداية، لم يكن هدف العملية العسكرية المقترحة واضحاً. وبرز في نقاشات الجيش أيضاً إبهام بين "جباية الثمن" و"تغيير المعادلة" اللبنانية بمفهوم أعمق. واستمر هذا الإبهام طوال جزء من الفترة التي عولج خلالها [قرار] شن المعركة. حتى أولئك الذين اقترحوا الاستعداد لعملية برية، أو تجنيداً معيناً للاحتياط، لم يطوروا النقاش ولم يتمسكوا برأيهم.
- إن التوصيات التي تقدم بها رئيس هيئة الأركان العامة لم تستمد من "نظرية منسقة" قائمة على خطط عملانية مقررة. فقد كانت في أغلبيتها مستعارة من عناصر معروفة من خطة "كاسحة الجليد"، وخصوصاً العنصر المتعلق منها بالهجوم الجوي، من خلال تجاهل عناصر مهمة أخرى من الخطة، مثل تجنيد الاحتياط على نطاق واسع، أو توخي الحذر فيما يتعلق بالضربة النارية الأولى، وذلك لتأمين الوقت اللازم لـ "إعادة التقويم" واتخاذ قرار بشأن ما إذا كان يجب التوجه نحو سياسة الاحتواء أم القيام بعملية برية.

[.....].\*

(\*) المصدر: موقع لجنة فينو غراد (بالعبرية) في الإنترنت:

<http://www.vaadatwino.org.il/reports.html>

نشر التقرير في 30 نيسان/أبريل 2007، ويقع في 169 صفحة تتضمن ثمانية فصول، ويتناول أداء الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي خلال الأيام الخمسة الأولى من حرب تموز/يوليو 2006. ترجمة: سمير صراص.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)